Summary

The Role of Sustainable Development in Maintaining the Environmental Balance of Theoretical Concept

Nasser Saleh Mahmoud Othman
Faculty of Arts and Humanities, University of Ibn Tofail - Kenitra - Morocco

ABSTRACT: Environmental degradation is a kind of price to be paid for progress. Protecting the environment from this degradation is a luxury. Humanity did not notice the negative effects of environmental degradation until the second half of the 20th century following a series of environmental disasters that shook the world. , Which has led to a growing interest in environmental issues at all levels, where the environment has become one of the contemporary stakes associated with development and economic activity. The research aims to explain and explain the relationship between the activities of sustainable development and environmental balance from a theoretical perspective through the use of some researches and writings on this subject in order to reach some recommendations that preserve the balance between the environment and sustainable development activities. The study explained the relationship of environmental indicators to sustainable development and that all environmental scientific studies confirm the fact that there is a common interaction and mutual influence between economic and humanitarian activities on the one hand and the natural elements of the environment on the other. It also affirms human responsibility for violating the ecological balance in the pursuit of economic growth. In the relationship between environment and sustainable development, all researchers agreed that pollution can not be prevented completely and that there is no environment that is completely clean. They have been divided into three main directions: (a) the optimistic view that development sustains environmental balance; (b) the pessimistic view that the cessation of development maintains an ecological balance; and (c) The moderate trend sees the need to reconcile further development with environmental protection.

تقرير الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ريو دي جانيرو 14 – 3 جوان1992 ، المجلد الأول.وثيقة A/Conf : 26/ 15 – 2 Vol Rev.

جامع، أحمد(١٩٩٣). الإقتصاد والبيئة، مجلة العلوم القانونية والإقتصادية لجامعة عين شمس، العدد ٢، السنة ٣٥، ١٩٩٣.

حمد، رشيد و صنباريني، محمد (٢٠١٠). البيئة ومشكلاتها، عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

طلبة، مصطفي كمال (١٩٩٢). انقاذ كوكبنا، التحديات والآمال، مركز دراسات الوحدة العربية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بيروت، لبنان.

غنيم، عثمان محمد وماجدة أبوزنط (٢٠٠٨). إشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة، دراسات، مجلة محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي _الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، المجلد ٣٥، العدد١ : (جانفي كقانون الثاني).

قاسم، خالد مصطفي (٢٠١٢). إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية للنشر ،الإسكندرية ، جمهورية مصر العربية.

وفا، عبد الباسط (٢٠٠٥). التنمية السياحية المستدامة بين االاستراتيجيات والتحديات العالمية المعاصرة ، دار النهضة العربية، القاهرة، جمهورية المصر العربية.

المراجع الأجنبية

Desenar, P. (2004). LA MONDIALISATION (TH2ORIE .enjeux et débats) ,4 ‘émé édition ; Armand COLLIN. 2004. P 156 .

Gendron, C. (2006). Le développament durable comme copmpromis (la modernisation écologique de l’économie a l’ére de la mondialisation ; presse de l’unversité du québec .

Haumont, J. et Marois, P. (2010). LES MEILLLEURES Pratiques de l’entreprise et de la finance durables, Eduton Eyrolles. Paris. France.

Jean, P. (1977). Economie et politique de l’envionnnement, P : U : F ? 2émé 2Edition.

Lancher, P. (2002). Pour un développement plus humain ; Rrvue probleme économique ; N°2764.5jui nn .

Minstere de l’industrie du canada (1997).le developpemet durable : concepts mesyres ; mesures et déficieces des marchés et des politique au niveau de l’économie ouverte, document hors-série n16 octobore.

Poul, De Barher (2005). Les indicateurs financiers du le developpemet durable Edications d’Organisation ; paris , France.

Tolba , M. (1983). Développer sans détruire pour un envirnnement vécu ? éd française.

الاهتمامات والاشغالات البيئية االمحلية والعالمية.

–التضامن بسبب الاختلافات بين الدول من حيث النمو الاقتصادي.

–المسؤولية المشتركة لمختلف الأطراف المعنية بالتنمية المستدامة سواء كانت محلية جهوية أودولية واشتراك المواطنين في اتخاد القرارات المتعلقة بالبيئة (بسيوني، ٢٠٠٢).

تعتبر أجندة القرن ٢١ الوثيقة الأساسية للمؤتمر وخطة عمل للمستقبل تهدف إلى تطوير استراتيجيات ممكنة وذلك ما جاء في ديباجة مذكرة القرن ٢١ بأنه يتصدى للمشاكل اليومية الملحة كما يهدف إلى تهيئة العالم للتحديات التي ستواجة القرن ٢١، فهو يعكس توافقا عالميا ويضع التزاما سياسيا في أعلي مستوى بشأن التعاون في مجال التنمية والبيئة(الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة).

يتمثل الهدف الأساسي للوثيقة الموجهة للحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية والجمهورية بغرض تعبئة وتركيز جهود المجتمع الدولي من أجل الإسراع في ترقي التنمية المستدامة (بسيوني، ٢٠٠٢).

مما سبق يري الباحث أنه يلازم التنمية الشاملة إحداث تغيرات اقتصادية واجتماعية وبيئية إيجابية لتجنب الآثار غير المرغوبة وتأكيد تحقيق المنافع علي المدي الطويل .ومع الزيادة المستمرة في عدد السكان في العالم بصفة عامة وفي الدول النامية بصفة خاصة ,ونتيجة لزيادة مستوي التقدم التقني وخاصة في الدول المتقدمة لجأ الإنسان إلي التدخل في الطبيعة من خلال تكثيف استخدام المدخلات وتطبيق بعض الممارسات التي استعمل فيها الإضافات والمركبات الصناعية التخليقية مما أدي إلي الإخلال بالتوازن الطبيعي أو البيئي، اضافة إلي ظهور بعض الأضرار علي صحة الإنسان والحيوان والنبات .ولذلك يتعين علي حكومات الدول إدراك الأفراد بأهمية الوعي البيئي الأمر الذي يتطلب إنشاء المراكز المتخصصة في دراسة الموضوعات البيئية المختلفة وإصدار التشريعات للحد من استخدام أنواع معينة من المدخلات الزراعية والصناعية التي يكون لها أثر ضار علي البيئة وللحفاظ علي التوزن بين البيئة والتنمية المستدامة .

المراجع العربية

أحمد، مندور وأحمد رمضان(١٩٩٦) . المشكلات الاقتصادية للموارد البيئية ، مؤسسة شباب الجامعة بيروت.

الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الموقع الإلكتروني:

2/2www.unorg/arabic/esa/dzsa/abouts/dsdhtml,p

الحاف ،رضوان أحمد (١٩٩٨). حق الإنسان في بيئة سليمة ، رسالة دكتوراه،جامعة القاهرة مصر.

الشيخ ، محمد صالح(٢٠٠٢). الآثار الاقتصادية و المالية ووسائل الحماية منها، الطبعة الأولى ، مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر.

بسيوني، عبير (٢٠٠٢). الأبعاد الإجتماعية البيئية في السياسات التجارية الدولية، دراسة حالة منظمة التجارة العالمية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة.

بدرالدين، صلاح محمد محمود (٢٠٠٦). الإلتزام الدولي بحماية البيئة من التلوث، دار النهضة العربية مصر.

بن ناصر، يوسف (١٩٩٥). معطيات جديدة في التنمية المحلية في حماية البيئة، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والإقتصادية والسياسية"، العدد.03

بأي حق يطالب مستهلكي دول الشمال من غير مستهلكي دول الجنوب الحد من النمو الديموغرافي؟ لأن بإرتفاع عدد سكان العالم الثالث بدأت الدول الغربية تعي بأن موارد الأرض محدودة وأن النمو الديموغرافي غير المحدود للدول النامية يهدد مصيرها وديموغرافيتها، وأن أزمة البترول التي عرفها العالم في عام 1973 التي أدت إلى مضاعفة سعر البترول بحوالي 4 مرات جاءت لتؤكد تخوفات الغرب من مصير حياتها ورفاهيتها، فبدأت حركة المالتسيين Maltusum في الظهور مرة أخرى عبر تقرير نادي روما 1972 الذي حذر من خطورة توسع و أزدياد الفقراء(بسيوني، ٢٠٠٢).

مازال النمو السريع لسكان العالم مسألة محيرة حتى الوقت الحاضر، خاصة وأن هذا النمو جاء في الفترة التي تضررت البيئة من الاستغلال المكثف لمواردها، وأن النمو الديموغرافي والإقتصادي في الصين والهند سيساهمان في إرتفاع أسعار الموارد الأولية وسيؤدي إلى أستنزاف بعض الموارد الطبيعية والتأثير على الأمن الغذائي (بسيوني، ٢٠٠٢).

يجب التأكيد أن إنعدام الأمن الغذائي لا يعود إلى نقص الموارد ، وإنما يعود إلي سوء التوزيع والتبادل غير العادل.(Desenar, 2004)لذلك فإن النمو الديموغرافي لا يمكن أن يكون السبب الوحيد في ندرة الموارد الطبيعية وتدهور الأمن الغذائي وإن كان عاملا يجب أخذه في الإعتبار في هذا الصدد، لأن مسئولية الدول المتقدمة والغنية عن الإختلال بالتوازن البيئي والعالمي أكبر من مسئولية الدول النامية الفقيرة ذات الكثافة السكانية المرتفعة، والمعقول أن يبين الإنسان أنه منطقي ويغير سلوكه نحو الأفضل في علاقته مع البيئة.

ج – الاتجاه المعتدل :ضرورة التوفيق بين مواصلة النمو المستدام وحماية البيئة.

إن النظرية القائلة بوقف التنمية لن تشكل أي حل للمشاكل البيئية وأن الآثار السلبية للتنمية لا يبرر وقفها إطلاقا .

إن وقف التنمية يعني ببساطة أن ملايين البشر لن يجدوا ما يبقيهم على قيد الحياة(أحمد وأحمد ، ١٩٩٦).

أما الاتجاه الخاص بفكرة الاستمرار في التنمية والذي ينادي بعدم جدوى السياسات البيئية فهو اتجاه متطرف مثله مثل الاتجاه الذي ينادي بوقف التنمية والذي ينادي بعدم جدوى السياسات البيئية فهو الاتجاه الذي ينادي بالتنمية فنتيجة الانبهار بالتكنولوجيا يعتقد أن هذه الاخيرة ستحل كل المشاكل بما فيها المشاكل البيئية لكن سرعان ما يتبين أن التنمية أو التكنولوجا إن استطاعت حل المشاكل الاقتصادية والإجتماعية فهي لا تستطيع حل كل المشاكل المرتبطة بتدهور البيئة .فظهر اتجاه معتدل يناي بالتوفيق بين البيئة والتنمية.

أولا :العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة علاقة تكامل :

أمام اتجاه المتطرفين، بات من الضروري إيجاد أسلوب جديد من التنمية يوفق بين الأسلوبين المتطرفين، الذي يفرض تصورا شاملا لأهداف التنمية والتي تلعب المسائل البيئية فيها دورا أساسيا .(Tolba, 1983) ولا شك أن الحق في التنمية في ظل القيود البيئية يرجع الكثيرون الفكرة القائلة بأن تدهور البيئة يضر بالتنمية بل أن تدهور البيئة يمكن أن يؤدي إلى إستحالة التنمية كليا (بدر الدين، ٢٠٠٦) ويرى اصحاب هذا الاتجاه أن العلاقة بين البيئة هي علاقة تكامل و توازن، بإعتبار البيئة أساس لاستدامة التنمية (الحاف، ١٩٩٨).

لذلك يجب على كل مجتمع مواجهة التحديات الصعبة المرتبطة بحماية الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى تنمية الاحتياجات الاقتصادية و الاجتماعية الحالية بطرق لا تقلل من استدامة الموارد في الأجل الطويل أو تمس بسلامة النظم البيئية التي نعتمد عليها نحن والأجيال المقبلة.

إلا أن هذا التألق والتطور تسبب في الإخلال بالتوازن البيئي خاصة في ندرة الموارد الطبيعة (Gendron, 2006)، لتوضيح ذلك سنتعرض إلى:

أولا – تأثير محدودية الموارد الطبيعية على النمو الاقتصادي:

يعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أن من أهتم بدراسة العلاقة بين البيئة والإقتصاد منذ أواخر القرن 18 وبداية القرن19، حيث كانوا يعتبرون أن توفر الموارد الطبيعية وبصفة خاصة الأراضي الزراعية عاملا أساسيا للنمو، ومع ذلك يمكن القول أن الاهتمام لم يكن منصبا بشكل مباشر على نوعية الموارد غير المتجددة والمحافظة عليها ، بل كان اهتمامهم يتعلق بكيفية وإمكانية الاستفادة من الموارد الطبيعية وتأثيرها على النمو وتوزيع الثروات (Jean, 1977)

ثانيا –علاقة النمو الديموغرافي بالأمن الغذائي و التوازن البيئي:

كان الاهتمام بمسالة النمو السكاني العالمي ابتداء من نظرية مالتس ونادي روما، مرتبطا بمشكلة استنفاذ الموارد الأرضية، بإعتبار أن الكرة الأرضية لا تتمكن من تحمل كل الآثار والأضرار التي تلحق بها بفعل توسع المجتمعات البشري، لأن الموارد الغدائية نباتية أو حيوانية معرضة للاستنزاف بصورة سريعة غير متوقعة (Desenar, 2004).

تعرض تقرير نادي روما في 1972 لموضوع النمو الديموغرافي بالتأكيد على أن الموارد البترولية في طريق الاستنفاذ بسبب ارتفاع الكثافة السكانية ويعتبر أن السكان ورأس المال من المقاييس التي يجب أن تبقى ثابتة في عالم مستقر.(Desenar, 2004).

يشير تقرير البنك الدولي عام 1992 أن النمو السكاني يزيد من الطلب على السلع والخدمات، الأمر الذي يعني زيادة في الأضرار بالبيئة، كما أن النمو السكان يفرض ضغطا إضافيا على الموارد الطبيعية ويؤدي إلى إنتاج مزيد من النفايات التي تهدد الصحة، وينطوي على إجهاد إضافي ينصب على القدرة الاستعابية للكرة الأرضية (الشيخ، ٢٠٠٢)، وإذا استمر التزايد السكاني بمعدلاته المرتفعة، فإن مستوى التلوث البيئي العالمي سيصبح عشرة أمثال ما هو عليه الآن ، ومع ذلك فإن ربط الكوراث الايكولوجية بالنمو الديموغرافي أمرا مردود عليه لعدة أسباب أهمها:

_تساهم الدول النامية بحوالي 93% من الزيادة السكانية في العالم والدول المتقدمة بحوالي 7% (الشيخ ، ٢٠٠٢)، ومع ذلك فإن الدول المتقدمة هي التي تؤثر على موارد الأرض بسبب حجم الموارد الطبيعية التي تستهلكها وبالتالي في إنتاج التلوث .(Gendron, 2006) فلا توجد أي علاقة سببية بين عدد السكان وتدهور البيئة بل على العكس فإن التطور يتبعه عادة استقرار نمو السكان والزيادة في الاستهلاك وبالتالي زيادة التأثير الايديولوجي.(Gendron, 2006) .

– إن أساليب التصنيع والانتاج والاستهلاك المرتبطة بالنمو الاقتصادي هي التي تحدث الآثار الإيكولوجية وهناك العديد من المختصين الذين اثبتوا العلاقة المباشرة بين النمو الإقتصادي والتدهور البيئي ، حيث أن النمو الإقتصادي لم يعتمد من حيث استراتيجية على قواعد الحماية البيئية وانتقدوا بشدة ضعف الفرضية بين النمو الديموغرافي وتدهور البيئة ، وأشار البعض إلي أن تدهور البيئة إنما يعود أساسا إلى الضغط المتواصل على الموارد الطبيعية فمن الصعب ربط استنزاف الموارد الطبيعية بالنمو الديموغرافي للغير مستهليكين لهذه الموارد في العالم الثالث وإنما يرتبط أساسا بالشهية الشرسة للأقلية المتمركزة في الشمال.(Gendron, 2006)

هذه قد أوضح لنا في كثير من المجالات مقدار التكلفة المدفوعة والعائد المنتظر نتيجة تدهور البيئة في صوره المختلفة وعلاج هذا التدهور (Lancher, 2002)

والتساؤل المطروح في هذا الصدد يتمثل في مدى صلاحية أو كفاية معيار النمو الاقتصادي كمقياس للتطور الاقتصادي والإجتماعي في معناه الأكثر شمولا، في ظل التدهور البييء الناتج عن مختلف الأنشطة المحققة لهذا النمو؟

ثالثا –تأثير السياسات البيئية على الاقتصاد:

يلاحظ أن الناتج القومي الاجتماعي والذي يتمثل في مجموعة القيم السوقية لما أنتجه الاقتصاد القومي خلال عام من سلع وخدمات للإستهلاك النهائي، يمكن أن ينخفض نتيجة توجيه جزء من الموارد المتاحة من أجل حماية البيئة، إذ يرجع هذا الانخفاض الى أن هذا الجزء من الإنفاق لا يترتب عليه إنتاج أي سلعة او خدمة يمكن أن تقدم للسوق نظرا لأن معظم الظواهر المتعلقة بالبيئة تعتبر ظواهر خارجية بعيدة عن نطاق السوق .ولكن يبدو أن انتقال جرء من الموارد لصالح حماية البيئة وعلى حساب انتاج السلع والخدمات سيؤدي إلى إنقاص الناتج القومي الإجمالي، لكن هذه النظرة الأولى والحكم يبدو خاطئا لأسباب كثيرة منها :إن الناتج القومي الإجمالي بالمفهوم النقدي السابق لا يمكن أن يقيس الرفاهية في معناها العام والأكثر شمولا ما يسمى بالموارد العامة لا تدخل في حسابات هذا الناتج ووفقا لتعبير أصبح يثار في الفكر الاقتصادي يمكن القول أن المحاسبة القومية لا تسمح بحساب الرفاهية الاجمالية القومية .وبالتالي فإن حماية البيئة تظهر كإضافة أو زيادة فعلية لهذه الرفاهية بالرغم من كون ذلك لا يظهره حسابات الناتج القومي (جامع، ١٩٩٣) حتى ولو أخد بالمفهوم الحالي للناتج القومي الاجمالي، فإن حماية البيئة لن تؤدي بطريقة أوتوماتيكية إلى انخفاضه، لذلك يجب التمييز بين النتائج الاقتصادية في الآجل القصير وفي الأجل الطويل للسياسات البيئية.

في الأجل القصير: يمكن تنفيذ السياسات البيئية أن يترجم بصفة رئيسية في إطالة دورة الإنتاج وكنتيجة لذلك يتباطا نمو الناتج القومي الاجمالي بالأسعار الجارية للأسباب السابق ذكرها.

في الأجل الطويل :ستؤدي حماية البيئة مجموعة من الآثار والتغييرات الهيكلية المفيدة للإنتاج، فمن ناحية يمكن أن تخفض أو تقلل الآثار السلبية للتلوث مثال ذلك إنشاء مصنعا في مواجهة مصدر التلوث على نهر لن يكون في حاجة إلى تنقية المياه المستعملة في عمليات الإنتاج (Jean, 1977)، ومن ثم يمكن للإنفاق البيئي أن يزيد كثيرا في الناتج القومي الإجمالي بالتالي تحقيق زيادة في إنتاجية العمل ورأس المال كنتيجة للاستخدام الأفضل للموارد الأولية.

لذا يمكن القول أن حماية البيئة سيكون لها في الآجل الطويل آثار ايجابية على الناتج القومي الإجمالي كمؤشر أو معيار للنمو الاقتصادي .أما فيما يتعلق بوجهة النظر القائلة بأن حماية البيئة تعنى زيادة في الطلب تترجم هذه الزيادة في التحويل من القطاعات الملوثة نحو القطاعات غير الملوثة أو لمكافحة التلوث (جامع، ١٩٩٣).

يتضح مما تقدم ، أن الاتجاه المؤيد للتنمية ينادي بعدم جدوى السياسات البيئية ويعتقد بأن التنمية هي التي تحل مشاكل البيئة يوصف بأنه اتجاه خطير ومتطرف مثله مثل الاتجاه الذي ينادي بوقف التنمية (جامع، ١٩٩٣).

ب– الاتجاه المتشائم :وفق التنمية المستدامة يحافظ على التوازن البيئي:

انطلق هذا الاتجاه من تقديس التوان البيئي الذي عاشت البشرية تنعم به حتى انطلقت الثورة الصناعية في منتصف القرن 18 وتبعتها الاكتشافات والاختراعات الحديثة وتم تغيير وجه الحياة وعنصر الطبيعة .و بلغ التطور اوجه في الفترة من 1945 إلي1675 (Lancher, 2002) .

-إيجاد وسائل بديلة أو طاقة بديلة للمحروقات مثل الطاقة الشمسية و غيرها.
-الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون.

(٣) الأسس الفقهية لمفهوم التنمية المستدامة

تؤكد كل الدراسات العلمية البيئية حقيقة مؤداها وجود تفاعل مشترك وتأثير متبادل بين الأنشطة الاقتصادية والإنسانية من جانب والعناصر الطبيعية للبيئة من جانب آخر، كما تؤكد مسئولية الإنسان عن الإخلال بالتوازن البيئي وهو في سعيه لتحقيق النمو الاقتصادي (قاسم، ٢٠١٢).

اشتغل التحليل الاقتصادي بإنتاج وإستهلاك الموارد أما ما يتخلف عن عملية الاستهلاك من مخلفات وفضلات فلم تكن محل اهتمام لأنها لا تشكل ظواهر نقدية ورغم ما يسببه من تلوث وآثار سلبية على الرفاهية العامة الحقيقية، ولم تعرف النظرية الاقتصادية ذلك النوع من الرفاهية إلا حديثا (الشيخ، ٢٠٠٢) بعد أن كانت منشغلة تماما بالرفاهية المقاسة في شكل نقدي، لذلك ثار الجدل للعلاقة بين مقتضيات حماية البيئة والتنمية هل تتعارض حماية البيئة مع استمرار التنمية؟ أم يمكن التوفيق بينهما لصالح الإنسانية لقد إختلف الفقهاء فيما بينهم تجاه هذه المسألة، إلا أنهم قد اتفقوا جميعا على أنه لا يمكن منع التلوث نهائيا، ولا يوجد بيئة نظيفة تماما، فقد انقسموا إلى ثلاثة إتجاهات أساسية هي: (أ) الاتجاه المتفائل يرى أن تحقيق التنمية تحافظ على التوازن البيئ، (ب) الإتجاه المتشائم يرى أن وقف التنمية يحافظ على التوازن البيئي ،(ج) الإتجاه المعتدل يرى أن ضرورة التوفيق بين مواصلة التنمية وحماية البيئة.

أ- الإتجاه المتفائل :تحقيق التنمية تحافظ على التوازن البيئي

يرى هذا الاتجاه أن هناك تعارض بين التنمية و مقتضيات حماية البيئة، لأن هذه الحماية تتطلب تقافة ستكون لها أثر سلبي على معدلات النمو الاقتصادي، فهم يعارضون أي تدابير إضافية قد توقف النمو الاقتصادي (الشيخ ، ٢٠٠٢) وهدا ماسيتم التعرض له من خلال ما يلي:

أولا – تأثير تكاليف حماية البيئة على النمو الاقتصادي:

إن أسلوب التكلفة والعائد في التحليل الاقتصادي المتعلق بقضايا البيئة ليس أسلوبا موضوعيا خالصا، إذ أنه في تنفيذه يخضع لعنصر التقدير وليس القياس الدقيق .ولما كانت التكلفة تزداد كلما كان الهدف إنقاص درجة التلوث البيئي، فإن التكلفة قد تصبح أعلى من العائد بالنسبة لمكونات التلوث المختلفة كل على حده، ومن ثم لا يصبح من المفيد اقتصاديا متابعة الارتفاع بالتكلفة لتخفيض درجة التلوث ، وكذلك من خلال البحث عن المتسبب في الضرر الذي قد يختفي وراء قرون وأجيال سابقة، والبحث عمن يتحمل تكلفة العلاج والإصلاح الذي يمتد لسنوات طويلة (جامع، ١٩٩٣).

ثانيا – قدرة الإنسان على مواجهة الموارد الطبيعية:

يؤمن أصحاب هذا التيار بالقدرة الفائقة والخلاقة للإنسان على مواجهة ندرة الموارد الطبيعية وآثار النفايات المدمرة للكرة الأرضية، إذ أن العلم والتكنولوجيا كفيلان بحل المشاكل البيئية التي قد يتعرض لها الإنسان . هذا الاتجاه لا يوجد رأسمال طبيعي معوض (Lancher, 2002)

يتمثل الرد على وجهة النظر هذه في أن صعوبة إخضاع الجوانب الاقتصادية للبيئة لأدوات التحليل الاقتصادي لا يمكن أن يكون حجة مقبولة تبرر الإهمال الكامل لهذه التي اصبحت تحيط بنا، كما أن تقدم استخدام أدوات التحليل

(٢)أبعاد التنمية المستدامة :

حتى تكتمل الدراسة النظرية لمفهوم التنمية المستدامة، فإنه من الضروري دراسة كل من أبعادها ومراحل تطورها و كذلك أهم الانتقادات الموجهة لها .

• الأبعاد الأساسية:

بعض الباحثين يروا التنمية المستدامة على أنها تنمية بأبعاد ثلاثة مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد .ويرى باحثون آخرون أن أهم الخصائص التي جاء بها مفهوم التنمية المستدامة هو الربط العضوي التام مابين الاقتصاد والبيئة والمجتمع ، ويرى نفس الباحثين في دراسة اخرى لهم أن " التنمية المستدامة ذات أبعاد مختلفة، فهي لا ترتكز على الجانب البيئ ، بل تشمل أيضا جوانب اقتصادية واجتماعية، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأبعاد مرتبطة ومتداخلة ومتكاملة ولا يجوز التعامل معها بمعزل عن بعضها البعض لانها جميعا تكرس مبادئ وأساليب التنمية المستدامة .وقد سبق هؤلاء الباحثين خبراء برامج الأمم المتحدة الإنمائي حول هذه الأبعاد إذ أكدوا أن مفهوم التنمية المستدامة لا يقتصر على ذلك فقط بل يشمل التركيز على استراتيجية إدارية اقتصادية تتضمن منظور بيئيا وإجتماعيا ومؤسسيا قوامه التنمية البشرية (غنيم وأبو زنط، ٢٠٠٨).

من هذه التعاريف يتبين أن التنمية المستدامة هي تنمية بثلاثة أبعاد، الاقتصادية والإجتماعية والبيئية ، أي أن التنمية المستدامة تنمية لا تركز على الجانب البيئي فقط بل تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية والإجتماعية و كل بعد من هذه الأبعاد يتكون من مجوعة عناصر (غنيم وأبوزنط، ٢٠٠٨).

الجدول التالي يوضح أبعاد التنمية المستدامة و عناصرها:

البعد الاقتصادي	البعد الاجتماعي	البعد البيئ
النمو الاقتصادي المستديم	المساواة في التوزيع	النظم الايكولوجية
كفاءة رأس المال	الحراك الاجتماعي	الطاقة
اشباع الحاجات الأساسية	المشاركة الشعبية	التنوع اليولوجي
العدالة الاقتصادية	التنويع الثقافي	الانتاجية البيولوجية
	استدامة المؤسسات	القدرة على التكييف

• الأبعاد الثانوية للتنمية المستدامة:

بالإضافة إلى الأبعاد الثلاثة سالفة الذكر، هناك من يضيف بعداً رابعاً و يسمى بالبعد التكنولوجي وهناك من يسميه " بالبعدالتقني " إن هذا البعد هو الذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ تنقل المجتمع إلى عصر يستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد وأن يكون الهدف من هذه النظم التكنولوجية إنتاج حد أدنى من الغازات والملوثات وأستخدام معايير معنية تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات وتعيد النفايات داخليا .فالبعد التكنولوجي هو عنصر مهم في تحقيق التنمية المستدامة، ذلك أنه " من اجل تحقيق التنمية المستدامة، وهذا يعني التحول من تكنولوجيا نكثيف المواد إلي تكثيف تكنولوجيا المعلومات وهذا يعني التحول من الاعتماد على رأس المال الانتاجي الى الاعتماد على رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي وبالتالي فإن التنمية المستدامة يمكن أن تحدث فقط إذا تم الإنتاج والتوزيع والأستهلاك، ولابد أن يضاف إليها عملية رابعة هي صيانة الموارد (قاسم، ٢٠١٢).

مما سبق يتضح إن هناك من يرى أنه من أجل تحقيق التنمية المستدامة يجب مراعاة عدة أمور أهمها:

–استخدام تكنولوجيا أنظف.

–الحد من انبعاث الغازات.

–استخدام قوانين البيئة للحد من التدهور البيئي.

الاستدامة ليس فقط على مستوى الدول منفردة ولكن على مستوى الكرة الأرضية بمجملها .في هذا المجال" لن يكون هناك اجماع بين الدول حول العالم بالقيام بتحقيق الاستدامة .(Poul, 2005) كما وجهت انتقادات أخرى لتعريف برونتلاند على وجه الخصوص منها "عدم دقته فيما يخص موضوع حماية الأرث الطبيعي .وانتقد نفس التعريف أيضا لعدم تمييزه بين التنمية والنمو الاقتصادي " فالمتمعن جيدا في التعريف سيكتشف أنه لا يوجد فرق بين التنمية والنمو الاقتصادي حيث أن التركيز على هذا الأخير في الماضي هو الذي أدى إلى فقدان التوازن على المستوى الايكولوجي والإجتماعي (Poul, 2005)

ذلك أن القضية هي قضية نوعية النمو وكيفية توزيع منافعه وليس مجرد عملية توسع اقتصادي لا يستفيد منه سوى أقلية من الملاك الرأسماليين . فالتنمية يجب أن تتضمن تنمية بشرية وبيئية شاملة والعمل على محاربة الفقر عبر إعادة توزيع الثروة.

مؤشرات التنمية المستدامة وأبعادها وأسسها:

(١)مؤشرات التنمية المستدامة

إن الخصائص التي ينبغي أن تتوفر في مؤشر التنمية المستدامة يمكن سردها في التالي:

- أن يعكس بشكل مباشر أو غير مباشر نوعية الظروف البيئة وعملية التنمية المستدامة
- أن يكون ذا طبيعة حساسة وواقعية وقابل للقياس والتفسير ويستند لبيانات صحيحة ذات سلسلة زمنية.
- أن تستطيع توقع التغيرات التي تحدث في المستقبل وذات صلة بالسياسات.

علاقة المؤشرات البيئية بمؤشرات التنمية المستدامة:

تعتبر المؤشرات البيئية جزءا لا يتجزأ من مؤشرات التنمية المستدامة وتكتسب أهمية خاصة في كونها تحقق أهداف التنمية المستدامة عن طريق مراقبة الوضع القائم ورصد التغيرات التي تحدث على البيئة والموارد الطبيعية سواء كانت ايجابية أو سلبية، كما أنها تقيس مدى تحقق الهدف .

في الغالب تأتي المؤشرات البيئية كجزء من مؤشرات التنمية المستدامة في معظم المراجع التي تقوم بإعداد المؤشرات البيئية، ويلاحظ وجود ارتباط قوي بين المؤشرات البيئة ومؤشرات التنمية المستدامة الأخرى حيث أن العوامل الأخرى مثل النمو السكاني والصحة وغيرها تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على البيئة وتعتبر من ضمن المؤشرات البيئية فعلى سبيل المثال يعتبر مؤشر النمو السكاني أحد المؤشرات القيادية التي تؤدي إلى الضغط على البيئة، والتي تؤدي إلى حدوث تغيرات على البيئة الأمر الذي يؤدي إلى حدوث حالة جديدة للتنمية المستدامة و الذي يثبت أن مؤشرات البيئة هي جزء من مؤشرات التنمية المستدامة حيث تعرف على أنها التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها الخاصة، و هي تفرض حفظ الأصول الطبيعية لأغراض النمو والتنمية في المستقبل . ومن خلال هذا التعريف يمكن استنباط الخصائص التالية لمؤشرات التنمية المستدامة:

- تلبية الاحتياجات الأساسية لجميع السكان في الوقت الحاضر.
- التنمية تعني وجدود نمو مستمر مع عدالة في توزيع مكتسبات هذا النمو على مختلف فئات المجتمع.
- المحافظة على الأصول الطبيعية لا ستخدامها من قبل اجيال المستقبل.
- المحافظة على البيئة بما فيها حماية التنوع الحيوي .بدراسة هذا التعريف يلاحظ أن جميع المؤشرات البيئية هي جزء من مؤشرات التنمية المستدامة، لذا فانه من الضروري ربط مؤشرات البيئة بالتنمية المستدامة.

وأيا كانت وجهة النظر فقد أضحت مشكلة البيئة مشكلة إقتصادية سببها عدم قدرة ميكانيزم السوق على ضمان الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية (جامع، ١٩٩٣)، وأصبحت التمية بمفهومها ومضمونها واستراتيجياتها القائمة على الفكر الاقتصادي الغربي موضوع تساؤل حول إمكانية النظام الاقتصادي الدولي القائم في حل المشاكل البيئية التي تواجهها دول العالم .

الإنتقادات التي وجهت لمفهوم التنمية المستدامة

لقد وجهت انتقدات عدة لمفهوم التنمية المستدامة، وكانت أكثر الانتقادات وجهت إلى المفهوم الذي جاء به تقرير لجنة بورنتلاند .أن الانتقاد الأساسي الذي وجه للتعاريف بمجملها هو أنها كلها تفتقد إلى غطاء نظري علمي ، أي أنه " مادام أن علماء الإقتصاد لم ينظروا بعد للتنمية المستدامة فيبقى تعريف هذا المفهوم لا يرتقي إلا الى مجرد محاولات (وفاء، ٢٠٠٥) هذا الصدد، هناك من يرى أن التنمية المستدامة ما هي إلا " إيديولوجية سياسية تم صياغيتها من طرف الأمم المتحدة واالهدف من ورائها حث دول العالم الثالث على الإنخراط في البرامج البيئية لدول الشمال .على غرار كل ايديولوجية سياسية سواء تلك الخاصة بالحركات الايديولوجية لأمريكا الشمالية التي ظهرت غلى الوجود مع بداية القرن الماضي أو تلك الأوروبية المنبثقة من فكرة حرية السوق التي تعود إلى نهاية القرن الثامن عشر ، فإن تعريف التنمية المستدامة يبقى دائما يمتاز بالغموض و تشوبه جملة من التناقضات . فسواء الفكر الاقتصادي الكلاسيكي منذ زمن آدم سميت أو الفكر النيوكلاسيكي، لم يتم التطرق إلى تحليل اقتصادي جدي وعميق ولم يتم وضع نظرية اقتصادية مفصلة حول التنمية المستدامة. لذا أصبح من الضروري على الاقتصادين المعاصرين الشروع في التفكير في نظرية اقتصادية للتنمية المستدامة وهذا وفق نفس المنهج الذي اتبع في صياغة نظرية المنافسة الكاملة أو وفق منهج آخر . أما في الفكر الكلاسيكي، فقد تم التطرق إلى التنمية المستدامة ولكن بشكل محتشم جدا كمعالجة قضية الرفاهية وذلك عندما تم إدخال مؤشر الدخل القومي الصافي مع ذلك ، فرواد هذا الفكر لم يصلوا الى صياغة نموذج للتنمية المستدامة واضح وخال من الغموض أو التوصل إلى تعريف متفق عليه للتنمية المستدامة(Haumont and Marois, 2010)

وهناك من يرى أن مفهوم التنمية المستدامة هو ذو بعد فلسفي أكثر منه مفهوما قابلا للتطبيق و لكي يرقى إلى التطبيق، فإنه يجب أن يكون أحد مكونات ثقافة المجتمع وجزء من تركيبته المعرفية) (بن ناصر،1995).

كما انتقد على وجه الخصوص المفهموم الذي جاء به تقرير لجنة بورنتلاند . حيث يرى البعض أن التعريف أغفل جملة نمن الإبعاد التي كان من الواجب التركيز عليها والتي بواسطتها تتحقق التنمية المستدامة " فالحلقات الأربع التي أغفلها التعريف هي البعد الزمني والبعدالمالي والبعد التكنولوجي والبعد الإيكيولوجي .فبالنسبة للبعد الزمني، فالتعريف أشار لمسؤولية الحاضر والمستقبل في تحقيق التنمية دون ذكر المسئولية التي تحملها الماضي .وبالنسبة للبعد المالي ، فالتعريف لم يشير للعبء المالي الذي يتوجب تحمله من أجل التحكم في المسائل البيئية والاجتماعية الماضية والحاضرة والمستقبلية .أما عن البعد التكنولوجي .فالتعريف لا ينظر إلى التكنولوجيا إلا من زاوية سلبية مما يقود إلى التحلي بمبدأ الحيطة و الحذر تجاهها.(Minstere, 1997)

كما انتقدت من جانب أخر وهو اختلاف وجهات النظر في تفسير و تعريف مفهوم التنمية المستدامة .وهناك من يرى أن هذه الاختلافات كبيرة جدا إلا أن معظم المختصين لم يتوصلوا إلى إجتماع حول العناصر التي يجب أن تتوفر فيها الاستدامة والعناصر الأخرى القابلة للقياس . (Poul, 2005) ومن بين الانتقادات أيضا أنه في التعاريف تتم الاشارة الى الأجيال المقبلة وضرورة توفير حاجياتها الضرورية وتحقيق ذلك مبني على عنصر

مشكلة البحث

اعتبر التدهور البيئي ولمدة طويلة أثر حتمي للتقدم الصناعي والتكنولوجي، أو أنه نوع من الثمن الذي يجب دفعه مقابل ما تحقق من تقدم، وكان الحديث عن حماية البيئة من هذا التدهور يعد نوعا من الترف، ولم تتدرك البشرية الآثار السلبية للتدهور البيئي إلا مع النصف الثاني للقرن العشرين على إثر مجموعة من الكوارث البيئية التي هزت العالم، الأمر الذي أدى إلى زيادة الاهتمام بشكل متصاعد بالقضايا البيئية وعلى كافة المستويات، حيث أضحت البيئة أحد الرهانات المعاصرة ذات الارتباط الوثيق بالتنمية والنشاط الاقتصادي.

الهدف من البحث

يهدف البحث إلي شرح وتفسير العلاقة بين أنشطة التنمية المستدامة والتوازن البيئي من منظور نظري من خلال الإستعانة ببعض البحوث والكتابات التي تناولت هذا الموضوع بغرض الوصول لبعض التوصيات التي تحفظ التوازن بين البيئة وأنشطة التنمية المستدامة.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات

إعتمد البحث علي الإسلوب الوصفي والمنهج التاريخي لتفسير العلاقة بين التوازن البيئي وأنشطة التنمية المستدامة وذلك بالإستعانة بالمراجع العلمية من كتب ورسائل علمية ومقالات علمية ذات الصلة بموضوع البحث.

النتائج البحثية والمناقشة

بدأ الاهتمام بالبيئة على المستوى العالمي بشكل واضح انطلاقا من مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية البشرية الذي عقد بمدينة ستوكهولم بالسويد (طلبة، ١٩٩٢) ، حيث ناقش هذا المؤتمر للمرة الأولى القضايا البيئية وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم، وتم الإعلان عن أن الفقر وغياب التنمية هما أشد أعداء البيئة، من ناحية أخرى انتقد مؤتمر ستوكهولم الدول والحكومات التي لا زالت تتجاهل البيئة عند التخطيط للتنمية، وقد صدر عن هذا المؤتمر أول وثيقة دولية تضمنت مبادئ العلاقات بين الدول والتوصيات التي تدعو كافة الحكومات والمنظمات الدولية لاتخاذ تدابير من أجل حماية البيئة وإنقاذ البشرية من الكوارث البيئية (حمد وصنباريتي، ٢٠١٠).

وقد تعزز الاهتمام العالمي بموضوع البيئة وحمايتها بشكل أكبر من خلال مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي عقد بمدينة ريو ديجانيرو بالبرازيل .

وقد خرج هذا المؤتمر بمجموعة من الوثائق القانونية تضمنت الإشارة إلى فكرة التنمية المستدامة التي تسعى إلى تلبية حاجيات و طموحات الأجيال الحاضرة من الموارد البيئية من دون الأخلال بقدر الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها منها، كما تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية بمختلف أشكالها وصورها من جهة ومقتضيات حماية الموارد البيئية و الثروات الطبيعية من جهة أخرى.

ولأن الاهتمام العالمي بالبيئة وحمايتها من التدهور الناجم عن الأنشطة التنموية، ينبثق بالأساس من اهتمام الدول الأعضاء **في** المجتمع الدولي، أصبح يتعين على هذه الأخيرة وضع الأليات القانونية الكفيلة بتكريس مبادئ هذا الاهتمام على مستوى كل منها، وأن إخفاق كل دولة من هذة الدول **في** وضع الأليات الضرورية لضمان إستمرارية الأنشطة التنموية سوف يؤدي إلي التأثير السلبي على البيئة والأضرار بها.

دور التنمية المستدامة في الحفاظ علي التوازن البيئي من مفهوم نظري

ناصر صالح محمود عثمان

كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة ابن طفيل –القنيطرة – المغرب

الملخص: يعتبر التدهور البيئي نوع من الثمن الذي يجب دفعه مقابل ما تحقق من تقدم، وكان الحديث عن حماية البيئة من هذا التدهور يعد نوعا من الترف، ولم تدرك البشرية الآثار السلبية للتدهور البيئي إلا مع النصف الثاني للقرن العشرين على إثر مجموعة من الكوارث البيئية التي هزت العالم، الأمر الذي أدى إلى زيادة الاهتمام بشكل متصاعد بالقضايا البيئية وعلى كافة المستويات، حيث أضحت البيئة أحد الرهانات المعاصرة ذات الارتباط الوثيق بالتنمية والنشاط الاقتصادي .يهدف البحث إلي شرح وتفسير العلاقة بين أنشطة التنمية المستدامة والتوازن البيئي من منظور نظري من خلال الاستعانة ببعض البحوث والكتابات التي تناولت هذا الموضوع بغرض الوصول لبعض التوصيات التي تحفظ التوازن بين البيئة وأنشطة التنمية المستدامة .وأوضح البحث علاقة المؤشرات البيئية بالتنمية المستدامة . وأن كل الدراسات العلمية البيئية تؤكد حقيقة مؤداها وجود تفاعل مشترك وتأثير متبادل بين الأنشطة الاقتصادية والإنسانية من جانب والعناصر الطبيعية للبيئة من جانب آخر، كما تؤكد مسئولية الإنسان عن الإخلال بالتوازن البيئي وهو في سعيه لتحقيق النمو الاقتصادي . وفي العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة اتفق جميع الباحثين على أنه لا يمكن منع التلوث نهائيا، ولا يوجد بيئة نظيفة تماما، فقد انقسموا إلى ثلاثة إتجاهات أساسية هي: (أ) الاتجاه المتفائل يرى أن تحقيق التنمية تحافظ على التوازن البيئ، (ب) الاتجاه المتشائم يرى أن وقف التنمية يحافظ على التوازن البيئي، (ج) الاتجاه المعتدل يرى ضرورة التوفيق بين مواصلة التنمية وحماية البيئة.

مقدمة

ارتبط التطور الحضاري للإنسان بمستوى تطور استغلاله لمختلف الموارد البيئية و الثروات الطبيعية، وكان تأثير الأنسان على البيئة محدودا لا يكاد ينكر في العصور الأولى من حياته على الأرض حيث لم تكن مشكلة تلوث البيئة واستنزاف مواردها واضحة، إذ كانت البيئة قادرة على امتصاص الملوثات في إطار التوازن البيئي الطبيعي، إذن فظاهرة تلوث البيئة واستغلالها ظاهر قديمة لازمت وجود الأنسان على سطح الأرض، إلا أنها لم تكن تلفت الأنظار إليها فيما مضى نظرا لقلة الملوثات و قدرة البيئة على استيعابها.

غير أن هذا الوضع قد تغير مع تطور الحياة والمجتمعات، وخاصة مع بداية الثورة الصناعية ودخول الأنسان عصر التطور العلمى والتكنولوجي الكبير فى مختلف مناحي الحياة، وبالنظر إلى التأثير السلبي للتنمية الصناعية والحضرية وكذا سوء استغلال الموارد الطبيعية وسرعة استنزافها أصبحت ظاهر التدهور التي تصيب مختلف العناصر البيئية من ماء وهواء وتربة وتنوع بيولوجي واضحة بشكل بارز، ولم تعد البيئة قادرة على تجديد مواردها الطبيعية ومن ثم اختل التوازن بين مختلف العناصر البيئية، وأصبحت هذه العناصر عاجزة عن تحليل المخلفات والنفايات الناتجة عن الأنشطة المختلفة للإنسان.